

Distr.: Limited
15 October 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٤ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام

المالي الدولي والتنمية

فتويلا*: مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد التأكيد على قراراتها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين: "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"،

وإذ تشير إلى إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١)،

وإذ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥٦ بقاء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه الجمعية توافق آراء مونتييري الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢) والذي تم اعتماده من جانب المؤتمر في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تؤكد على أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يدعم التنمية ويسمح بالتعبئة بطريقة متسقة لجميع المصادر المتاحة لتمويل التنمية على المستوى الدولي، بما فيها تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وتمكين السلع والخدمات المصدرة من البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق، والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية،

وإذ تعرب عن قلقها من النقل الصافي للموارد المالية خارج البلدان النامية خلال السنوات الخمس الماضية، مما يؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لعكس هذا الاتجاه،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية"^(٣)،

١ - تعرب عن قلقها الشديد إزاء الصعوبات التي تنطوي عليها الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية، وتؤكد على أهمية التصدي لتلك الأوضاع من خلال جهود تعاونية معززة تبذلها جميع البلدان والمؤسسات، وتحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة؛

٢ - تدعو البلدان المتقدمة النمو، وعلى الأخص تلك التي تتمتع بنفوذ كبير على الاقتصاد العالمي، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار عند صياغتها لسياسات اقتصادها الكلي، تأثير تلك السياسات على النمو الاقتصادي والتنمية في العالم؛

٣ - تؤكد على أهمية تعزيز الاستقرار المالي، وتشدد على الحاجة إلى وضع سياسات وقواعد من شأنها تخفيف أثر التقلبات المالية وزيادة الشفافية وتحسين نوعية المعلومات المتعلقة بالتدفقات المالية؛

٤ - تؤكد على الحاجة إلى تعزيز الجهود الجاري بذلها حالياً لإصلاح الهيكل المالي الدولي الحالي، والتشجيع على إقامة نظام يتسم بالشفافية والإنصاف والشمولية، يسمح بمشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في العمليات والمؤسسات التي تصنع القرارات الاقتصادية الدولية، وكذلك بمشاركتها بشكل فعال ومنصف في وضع المعايير والقوانين المالية؛

٥ - تحيط علماً بالمقررات التي اتخذتها لجنة التنمية (اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن نقل الموارد إلى البلدان النامية) على النحو الوارد في الملحق (بشأن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية) بالبالغ الصادر عن اللجنة في اجتماعها الرابع والسبعين المعقود في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وبخاصة المقرر الوارد

(٣) A/57/151.

في الفقرة ٩ من الضميمة لتحديد سبل عملية ومبتكرة لمواصلة تحسين مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير على المستوى الدولي، وتشجع جميع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على اتخاذ خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف؛

٦ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى مواصلة عمله في مجال توزيع الحصص، وتحديد عدد إجمالي للحصص يعكس الواقع الاقتصادي الحالي، وتؤكد على أن إعادة النظر في الصيغ المستخدمة لحساب حصص الأعضاء ينبغي أن تزيل التحيز القائم الذي يؤدي إلى الاستخفاف بحجم اقتصادات الدول النامية؛

٧ - تدعو إلى تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية واتخاذ تدابير فعالة، تشمل إنشاء آليات مالية جديدة، لدعم جهود البلدان النامية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وتوطيد نظمها الديمقراطية، مع إعادة التأكيد على الدور القيادي الذي تؤديه الحكومة الوطنية في عملية التنمية في كل بلد؛

٨ - تؤكد على ضرورة أن تراعي المؤسسات المالية الدولية، الظروف الاجتماعية وقدرات التنفيذ، وأن تركز جهودها عند دعم البرامج الوطنية على سياسات الاقتصاد الكلي ذات الأهمية الحاسمة فيما يتعلق بتحقيق أهداف البرنامج، وأن تأخذ بالحسبان الحاجة إلى النمو والتنمية الاقتصاديين، وأن تعزز الملكية الوطنية لتلك البرامج؛

٩ - تدعو المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية إلى تعزيز دعمها المالي والتقني للبلدان النامية، لتخفيف آثار عدم فرص الوصول إلى رؤوس الأموال الخاصة، والنقصان الحاد للتدفقات المالية الدولية، وكذلك للإسهام في جهود تلك البلدان الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛

١٠ - تشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لترشيد إدارة شؤون الشركات، والمحاسبة ومراجعة الحسابات، خاصة عندما تكون للسياسة غير الملائمة آثار ضارة شاملة، وتحيط علماً بهذا الخصوص بالفقرة ٣ من البيان الصادر عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التالية لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

١١ - تعترف بالدور الهام للمؤسسات المالية الدولية في دعم جميع البلدان المتضررة من أزمات مالية، وتؤكد على أن هذه المؤسسات ينبغي أن تتوفر لها الموارد المناسبة لكي تتمكن من تقديم مساعدة مالية عاجلة في حالة الطوارئ؛

١٢ - تشدد على أهمية عقد مناقشات واسعة النطاق، عند النظر في آليات جديدة لتسوية الديون، تشارك فيها جميع الأطراف المهتمة، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى

الأخذ بعين الاعتبار، للجوانب الاجتماعية وتكاليف الاستدانة التي تتحملها البلدان النامية، وتعيد التأكيد على أن اعتماد مثل هذه الآليات ينبغي ألا يحول دون تقديم التمويل العاجل في أوقات الأزمات؛

١٣ - تؤكد على الحاجة إلى استطلاع السبل لإيجاد مصادر جديدة مبتكرة عامة وخاصة للتمويل لأغراض التنمية، بشرط ألا تثقل تلك المصادر كاهل البلدان النامية بصورة مفرطة، وتحيط علما بالاقتراح الداعي إلى استخدام حصص حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية الوارد في الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، تحت بند فرعي معنون "النظام المالي الدولي والتنمية".